

تقرير عن الملتقى الوطني الليبي - اجتماع اسطنبول

التأم الملتقى الوطني الليبي بتركيا يوم الأربعاء 4 يوليو 2018 بفندق غوريون بمدينة اسطنبول وتميز الملتقى بتنوع في الحضور ومن عدة مدن تركية كما حضر الملتقى معالي سفير دولة ليبيا في تركيا السيد عبدالرزاق مختار حيث افتتحت الجلسة بكلمة ترحيبية من السيد محمد الجغلاي ممثلا لمركز الحوار الانساني المنظم للملتقى كما ألقى معالي السفير كلمة رحب بها بالحضور شكرهم من خلالها على اعتماد لغة الحوار لحل مشاكل الوطن والمواطنين وحثهم من خلالها على تقديم المزيد من التنازلات حتى يمر الوطن من النفق الذي يعبره مؤكداً على وحدة ليبيا وضرورة العمل على تأسيس الدولة المدنية القائمة على المؤسسات والتي تحفظ حقوق المواطنة واوصى في ختام كلمته بعدة توصيات منها:

- ضرورة اصدار قانون عفو عام
- وجوب تشكيل حكومة تنفيذية مستقلة في عملها عن المجلس الرئاسي
- ضرورة عقد ملتقى خاص بالإعلاميين لوضع ميثاق شرف اعلامي
- وجوب تعديل القوانين التي تعرقل عمل الدولة وعلى رأسها القوانين المالية

وبعد كلمات الترحيب فتح النقاش بين الحضور حول محاور الملتقى

المحور الاول والمتعلق بالعملية الدستورية والمسار الانتخابي

حيث تمحورت غالبية الآراء على وجوب تحقيق المصالحة الوطنية بين كافة اطراف الشعب الليبي وللوصول الى المصالحة يجب تمهيد الطريق امامها وذلك بوقف التحريض بكافة اشكاله ووقف الاعتداء المادي والمعنوي وكافة العمليات العسكرية من جميع الاطراف لتهيئة مناخ مدني ديمقراطي وان تكون هناك جهة محايدة ترعى عملية المصالحة الوطنية حتى يتمكن الليبيين من تقرير مصيرهم بحرية وبدون أية ضغوط وأنه يجب أن يتم الاستفتاء على مشروع الدستور قبل أي عملية انتخابية حتى لا ننتقل الى مرحلة انتقالية اخرى.

ويمكن اجمال التوصيات في هذا المحور في الاتي:

وقف الاعتداء - المصالحة - الاستفتاء على الدستور - الانتخابات

المحور الثاني اولويات الحكومة

اجمع الحاضرون على عدد من النقاط التي يجب ان تتخذها أي حكومة مستقبلية اولوية لها واقتراح الحاضرون اولويات الحكومة في الاتي:

- وقف العمليات العسكرية والحربية في كافة ارجاء الوطن؛
- ضبط مصطلح الارهاب وحصر هذا الوصف في الجهات التي نص عليها اتفاق الصخيرات؛

- توحيد مؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسستي الجيش والشرطة والمؤسسات المالية والنفطية؛
- الحرص على اختيار الشخصيات المناسبة لشغل الوظائف الحكومية وفق معايير علمية وعدم شخصنة مؤسسات الدولة؛
- دعم المؤسسة القضائية لأداء دورها في تحقيق العدالة بشقيها الدائمة والانتقالية.

المحور الثالث توزيع السلطات

تتلخص مجمل التوصيات في هذا الباب في الآتي:

- وجوب دسترة نظام الادارة المحلية وإفراد فصل خاص به في الدستور؛
- وجوب توسيع دائرة صلاحيات البلديات والمحافظات في مجال الخدمات وكف يد الدولة المركزية عن الشؤون المحلية؛
- وجوب توسيع دائرة صلاحيات البلديات والمحافظات في مجال جباية الرسوم المحلية؛
- حصر ممارسة العمل السياسي او الدخول فيه على البلديات والمحافظات إلا في الحدود التي يسمح بها القانون؛
- وجوب اعادة النظر في تقسيم البلديات والمحافظات وان يتم ذلك وفق معايير وضوابط علمية.

المحور الرابع : السياسات الامنية والدفاعية

أجمع المجتمعون على عدة نقاط يجب ان تركز عليها السياسات الامنية والدفاعية اهمها:

1. وجوب اعادة هيكلة مؤسستي الجيش والشرطة وفق ضوابط ومعايير فنية ومهنية ومؤسسية؛
2. وجوب صياغة عقيدة وطنية لمؤسستي الجيش والشرطة وأن ينص عليها في الدستور؛
3. صياغة قوانين جديدة تضبط مؤسستي الجيش والشرطة بما يحقق الغاية من تأسيسهما؛
4. تقنين الانتساب للمؤسسات العسكرية وفق ضوابط وشروط واضحة ومهنية؛
5. منع التدخل الأجنبي والوقف الفوري لكافة أشكال الدعم الدولي والمحلي لكافة الميليشيات؛
6. وجوب ان يكون منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة ومنصب وزير الدفاع مناصب مدنية يتولاها مدنيون ويخضع لسلطتهما منصب رئيس الاركان؛
7. وجوب استحداث ادارات تعنى بحقوق الانسان وان تأخذ هذه الادارات على عاتقها مهمة تطوير منظومة حقوق الانسان في مؤسستي الجيش والشرطة وان تقوم بتدريب افرادها على احترام هذه الحقوق وتعريفهم بها.

وختاماً شكر الحاضرون بعثة الامم المتحدة على رعاية هذه الملتقيات كما قدموا الشكر لمركز الحوار الانساني على التنظيم وتسهيل انعقاد اجتماع الملتقى الوطني وحث

الحاضرون بعضهم بعضاً على وجوب الاستمرار في جلسات الحوار بين الليبيين واعتماد الحوار كوسيلة وحيدة لحل كافة الخلافات والمشاكل بين ابناء الوطن الواحد.